

"الربيع: السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي".

Rent: the economic back-up for the state in the Arab political arena

دخان نورالدين

أستاذ محاضر صنف أ

مزراق أمينة

باحثة دكتوراه

جامعة محمد بوضياف-المسيلة

البريد الإلكتروني: mezragamina@yahoo.com

ملخص:

تشترك الدول العربية في تعويلها على جملة الآليات والدعامات الاقتصادية التي عملت على تطويرها في سبيل الحفاظ على بقائها واستمرارها وذلك نظرا للفشل الذي منيت به منذ استقلالها وإلى غاية يومنا هذا في بناء اقتصاديات وطنية حقيقية، تكسب من خلالها مصدرا للشرعية أمام مجتمعاتها وتحوز به قدرا من الرضا في نفوس مواطنيها، وتعوضها عن أصل الشرعية التي ولدت فاقدة لها واستمرت عاجزة عن تطوير أي من مصادرها، فالطبيعة الربيعية للاقتصاديات الوطنية العربية التي بقيت الدولة عاجزة في الخروج من دائرتها هي التي منحها القدرة على تضخيم أدوارها الاقتصادية، كما منحها فرصة الانفراد بالقضية التنموية كفاعل وحيد منذ الاستقلال دون أي إشراك حقيقي للفواعل المجتمعية الأخرى، كما دفعت بها إلى تبني سياسات شراء الولاء والسلم الاجتماعي، باعتبارها الأساس الذي تضمن من خلاله انتفاء أي مطالبة مجتمعية باقتسام السلطة أو بالمشاركة فيها وهو ما انعكس بالضرورة على تأجيل المشروع الديمقراطي، الذي طالما رأت فيه تهديدا لبقائها لما يقتضيه من تداول ومشاركة واقتسام فعلي "للسلطة" التي تعتبرها الدولة الربيعية سندها الأول في البقاء والاستمرار، ذلك أن الظاهرة السياسية في المجال السياسي العربي تفرز لنا نمطا جديدا من الدولة هو الدولة/السلطة، التي تسعى لتوظيف أي شيء من أجل الحفاظ على استمرارها وبقائها المصطنع مادامت فاقدة لمقتضيات الوجود والبقاء والاستمرار الطبيعي.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الربيع، الاقتصاديات الدولية العربية، السند الاقتصادي، المشروع التنموي.

Abstract:

The Arab countries share their reliance on the various economic mechanisms and initiatives that they have developed in order to preserve their survival and continuity. This is due to its independence failure attempts for building real national economies through which they could gain a source of legitimacy in their societies and might get certain degree of satisfaction in the hearts of their citizens.

The rent nature of the Arab national economies made states unable to get out of their circle and develop the ability to amplify their economic roles. It has been a strategy for hindering any societal demand for power-sharing or participating in it.

This state of affairs reflected in the postponement of the democratic project, which has been seen as a threat to the rent- economy based states survival and continuity. Rent has produced a new pattern of state in the Arab world which is the state /authority. A state seeking to hire anything in order to maintain artificial continuity and survival since it lacks the requirements of the natural existence and survival.

Key words: Rent, Arab National economies, democratic project, Rent- economy based states, Sate/ authority

مقدمة:

لا اختلاف في أن نمط الدولة/السلطة القائم في المجال السياسي العربي هو نمط لدولة فاقدة لمعطيات ومقتضيات الوجود والاستمرار الطبيعي، ذلك أنها دولة ولدت فاقدة للشرعية واستمرت عاجزة عن تطوير أي مصادر جديدة لها، وهو ما أدى بها إلى اصطناع جملة الدعائم والأسس الضامنة لاستمرارها وبقائها، وتأتي في مقدمتها "الدعامة الاقتصادية" التي عملت الدولة العربية على تطويرها والاستثمار فيها وجعلها إحدى أهم المرتكزات التي تعول عليها لإثبات وجودها وحضورها القوي في مجتمعاتها والحفاظ على بقائها واستمرارها. فخلافا لتجربة المجتمعات الغربية في بناء اقتصادياتها الوطنية التي احترمت فيها التطور الطبيعي للمجتمع بدءا بمرحلة بناء المجتمع الفلاحي ومرورا بمرحلة المجتمع الاقتصادي وانتهاء بمرحلة المجتمع الاستهلاكي، وهو ما أهلها في الأخير إلى النجاح في بناء اقتصاديات وطنية حقيقية/منتجة وانعكس على بناء مجتمع طبيعي أخذ فرصته في الصراع الطبقي الذي انعكس بدوره على الممارسة السياسية التي استقرت على التقليد الديمقراطي.

نجد أن الدولة العربية التي لا تزال وإلى غاية يومنا هذا عاجزة عن الخروج من دائرة الاقتصاديات الريعانية، قد عملت على إحداث تجاوزات كبيرة في مجتمعاتها من خلال حرمانها فرصة التطور الطبيعي وذلك عبر حرقها لمرحلة بناء المجتمع الاقتصادي، والانتقال مباشرة من مرحلة المجتمع الفلاحي إلى المجتمع

الاستهلاكي، معتمدة في ذلك على عائدات الربيع، لتحرم مجتمعاتها مرة أخرى من فرصة الصراع الطبيعي وتشكل الوعي الطبقي الذي من شأنه المطالبة باقتسام السلطة وهو ما انعكس بدوره على السياسية التي بقيت مستمرة ضمن منطق الممارسة التسلطية والاستبدادية.

وهو الواقع الذي يفسر لنا اليوم حجم وعمق الأزمة الاقتصادية التي تعيشها المجتمعات العربية والتي تعجز الدولة في الخروج منها رغم محاولاتها المستمرة لذلك عبر مشاريع الإصلاح الاقتصادي التي ترفعها في كل مرة مع تراجع عائدات الربيع واشتداد حدة الأزمة، وهو ما يفسر أيضا حجم التدخلات والضغوطات الممارسة اليوم من قبل القوى الكبرى والمنظمات المالية الدولية في الشأن الاقتصادي لهذه الدول. ولعل هذا الواقع هو ما يؤدي بنا عربيا إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

لماذا تبقى الدولة العربية مستمرة ضمن منطق الاقتصاد الريعي وعاجزة عن تطوير وبناء اقتصاديات وطنية حقيقية/منتجة رغم توفرها على الإمكانيات لذلك؟

التساؤلات الفرعية:

- هل يمكن اعتبار الوضع الاقتصادي الذي تستمر من خلاله الدولة العربية ضمن دائرة الاقتصاديات الريعانية منذ استقلالها وإلى غاية يومنا هذا، واقعا مفروضا أم سياسة متعمدة ومقصودة من قبل هذا النمط من الدولة ؟

- ما الذي يمنح الدولة في المجال السياسي العربي القدرة على الانتشار وتضخيم وحيازة كبير الأدوار الاقتصادية لنفسها؟

- كيف تستطيع الدولة العربية أن تنفرد بالقضية التنموية كفاعل وحيد ومقصي لبقية الفواعل المجتمعية، وذلك رغم سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي تتبناها في هذا المجال والتي تقوم على منطق توسيع نطاق الإشراك وضرورة تعدد فواعل التنمية؟

- هل كان لهذا الوضع الاقتصادي/الريعي الذي تستمر في ظله الدولة العربية تأثير على استمرار الممارسة السياسية الاستبدادية وتأجيل المشروع الديمقراطي عربيا.

الفرضيات:

- "إن استمرار الدولة العربية ضمن دائرة الاقتصاد الريعي هو عبارة عن خيار مدروس وسياسة متعمدة من قبل هذا النمط من الدولة/السلطة التي ترى في الطبيعة الريعية للاقتصاديات الوطنية إحدى أهم الدعامات الضامنة لاستمرارها وبقائها".
- "إن الطبيعة الريعية للاقتصاديات الوطنية العربية وما تتيحه من عوائد مالية للدولة هو ما يمنحها القدرة على تضخيم أدوارها الاقتصادية، بما يضمن لها التمدد والانتشار المادي في المجتمع".
- "نجاح الدولة العربية في حيازة كبير الأدوار الاقتصادية لنفسها هو ما منحها فرصة الانفراد بالقضية التنموية وكفاعل وحيد مقصي لبقية الفواعل المجتمعية التي من شأنها المشاركة الفعالة في هذه العملية، وذلك منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا".
- "إن هذا الوضع الاقتصادي للدولة العربية الذي يتلخص في الطبيعة الريعية للاقتصاديات الوطنية وتضخيم الدولة لأدوارها الاقتصادية، وانفرادها بالقضية التنموية، قد كان له كبير التأثير في تأجيل المشروع الديمقراطي، الذي يعتبر من أهم مقتضياته الأساسية بناء اقتصاديات وطنية حقيقية".

قد يقودنا البحث النظري في الإشكالات المتعلقة بتقديم إجابات تفسيرية لظاهرة عجز الدولة العربية في الخلاص من الطبيعة الريعية المسيطرة على اقتصادياتها الوطنية منذ استقلالها وإلى غاية يومنا هذا والتي باتت خصيصة لسيقت بها، إلى التأكيد على أنها ظاهرة تتجاوز قدرة هذه الدولة وإمكاناتها، إلا إن ملاحظة الواقع القائم على استثمار هذا النمط من الدولة في الطبيعة الريعية لاقتصادياتها من خلال تبنيها لعدد السياسات التي تؤكد ذلك، توجب علينا التسليم بالافتراض القاضي بأن:

"استمرار الدولة العربية ضمن دائرة الاقتصاد الريعي هو عبارة عن خيار مدروس وسياسة متعمدة من قبل هذا النمط من الدولة/السلطة التي ترى في الطبيعة الريعية للاقتصاديات الوطنية إحدى أهم الدعامات الضامنة لاستمرارها وبقائها"

أولاً: في استثمار الدولة العربية في الطبيعة الريعية لاقتصادياتها الوطنية:

لاشك في أن الطبيعة الريعية المميزة للاقتصاديات الوطنية العربية قد منحت هذا النمط من الدولة فرصة للحصول على سند اقتصادي يمنحها قدرة وقوة إضافية للبقاء والاستمرار، وذلك عبر استثمارها في سياسات

شراء الولاء والسلم الاجتماعي التي تمنحها لها عوائد الريع التي تستحوذ عليها السلطة في الدولة العربية وتوظفها بما يخدم مصالحها.

حيث لعبت عائدات الريع دورا رئيسيا في الحفاظ على استقرار وتدعيم نموذج الدولة/السلطة في الحالة العربية، ففي هذا النموذج من الدولة تتحول الثروة إلى وسيلة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالخب الحاكمة التي تستعوض عن سياسات القمع والعنف بسياسات شراء الولاء، وهو ما يفسر جزءا كبيرا من الخصوصية التي أصبح يتميز بها هذا النمط من الدولة ضمن المجال السياسي العربي وذلك خلافا لأنماط الدول الأخرى في باقي المجالات السياسية، فشروع الاقتصاديات الريفية قد منح الدولة العربية قدرة استثنائية على البقاء رغم التناقضات التي تتطويعها في هذا المجال.

ذلك أن القاعدة الاقتصادية للدولة التسلطية في المجال السياسي العربي هي الاقتصاد الريعي، الذي منح الدولة القدرة للاستيلاء على المجتمع، فتمط الإنتاج الريعي مثل سند الدولة العربية الأهم في إعادة إنتاج المنطق الاستبدادي، ليحرم بذلك مجتمعاتها فرصة إعادة إنتاج نفسها في حالة تفاعل مع الدولة، وهو النموذج الذي أصبح يطغى على كافة الدول المشكلة للمجال السياسي العربي بدون استثناء.

ويتأكد هذا الوضع من خلال التتبع التاريخي لتطور الظاهرة وللدراسات التي كانت محل بحث وتركيز عليها على غرار دراسة العلامة ابن خلدون والجابري ومايكل روس وغيرهم، التي تؤكد أن الاقتصاد الريعي هو أصل ثابت في الدولة العربية، فهو المنطق الذي حكم ولا يزال يحكم نمط الاقتصاديات العربية.

حيث يرى الجابري في هذا الإطار أن الدولة العربية ومنذ البدايات الأولى لتأسيسها -الدولة المحمدية- قد اعتمدت هذا النمط من الاقتصاد، ويعبر عنه باصطلاح "الغنيمة" وهو الاصطلاح الذي يختصر الطبيعة الريفية للدولة العربية، ذلك أن اقتصادها قائم على التحصيل دون القيام بعمل إنتاجي، سواء من الهبات الطبيعية أو الأعطيات، وهو ما يختلف عن الاقتصاديات التي كانت قائمة على الخراج والضريبة، ليكرس هذا النمط من الدولة أسلوب إنتاج خاص به قائما بشكل أساسي على الغزو، أي على انتزاع الفائض من الإنتاج بالقوة.¹

¹ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000، ص47

كما يعبر ابن خلدون عن ذات الفكرة من خلال استخدامه لاصطلاح "مذهب في المعاش غير طبيعي" ويفصل فيها أكثر من خلال تخصيصه لفصل كامل في مقدمته لتحليله لهذه الطبيعة الريعية للاقتصاد في الدولة العربية القائم ضمن منطق العطاء دون العمل أو الإنتاج، والتي تفسر جزءا كبيرا لظاهرة التسلط القائمة في هذا النمط من الدولة التي يقترن فيها المال أو الثروة بالسلطة، ويسعى فيها الجميع إلى الاقتراب من مركز الثروة، فالسلطة في هذا النمط من الدولة هي مركز الجاه والسلطان، وهكذا فإن حظ الرعية من الجاه والسلطان يتحدد بمدى قربها أو بعدها عن المركز.²

هذا المنطق الاقتصادي استطاع أن يستمر مع الدولة العربية إلى غاية العصر الحديث ولعل هذا ما أدى إلى بروز عديد الأدبيات النظرية التي تفسر قدرة الدولة العربية على الاستمرار من خلال حفاظها على الاستبداد والتسلط كمنطق للحكم، حيث يرى ميشال روس **Michael Ross** أن الريع في هذه الدول قد شكل إحدى أهم سندات هذه الدولة في الحفاظ على وضعها هذا، وذلك من خلال اعتمادها على سياستين، إما استئجار المواطنين وشراء الولاء، أو القمع في حالة ما إذا فشلت السياسة الأولى.

وقد استطاع هذا المنطق الاقتصادي الريعي أن ينتشر كثقافة بين الدول المشكلة للمجال السياسي العربي، إذ أصبح اعتماد الدول العربية على القطاعات الريعية أهم ما يميز نمط البنية الاقتصادية العربية، وهو ما يجعل الريع المصدر الرئيسي لتكوين الثروات فيها.

إذ يشكل الريع أضخم مصدر لعائدات الأغلب الأعم من الدول العربية، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يكون له دور محوري في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة، ذلك أن حقوق الريع تمتلكها الدولة، كما أن عائداته تذهب مباشرة إلى خزينتها، وهو ما أدى إلى تركيز مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي النخب الحاكمة، وقد قادت هذه الموارد المالية الضخمة إلى ميلاد مفهوم "الدولة الريعية" **Rentierstate**.

وهي الدولة التي يتضح من خلالها التمايز الكبير بين "الدولة المنتجة" أين تأتي مصادر الدخل أساسا من الضرائب و"الدولة الموزعة" التي يتشكل مجمل دخلها القومي من المصادر الخارجية، فلقد كان لاكتشاف الطفرة النفطية مطلع سبعينيات القرن العشرين دورا أساسيا في تطور صراع بين أخلاقتين اقتصاديتين في

² أبو يزيد عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، المقدمة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص 872

المجال السياسي العربي الواحدة إنتاجية والثانية ريعية، وقد انتصر الصراع في هذه المنطقة لصالح الأخلاقية الثانية، وهي أخلاقية طفيلية واستبدادية وتسلطية وغير إيديولوجية، وقد ساهم هذا الانتصار في امتداد النشاط الريعي وسيطرته على المنطقة العربية بمجملها، بما في ذلك الدول غير المصدرة للنفط.³

ونشير هنا إلى أنه إذا كان منطق "الدولة الريعية" هو ذاته في كافة البلدان المشكلة للمجال السياسي العربي فإن ذلك لا يعني أن نمط الاقتصاديات الريعية القائمة بها هي ذاتها أيضاً، إذ من الممكن التمييز في الاقتصاديات الريعية العربية بين عدة أنواع:⁴

1- الاقتصاديات التي تتأسس على النفط، أي تلك القائمة بشكل أساسي على عائدات تصدير المادة الخام، وهي الاقتصاديات السائدة في غالبية الدول العربية.

2- الاقتصاديات التي تتأسس على المعونات الخارجية (الأجنبية)، والتي تتطلب عادة تنازلات سيادية في مقابل المعونة المالية.

3 الاقتصاديات المؤسسة على رسوم العبور.

4 الاقتصاديات القائمة على ريع الوظيفة الاستراتيجية، التي تؤمنها الدولة عبر تقديمها لخدمات أمنية أو عبر أقامتها لتحالفات سياسية.

وهناك دول عربية يشكل فيها "الريع من الخارج" من نوع تحويلات الأيدي العاملة المغتربة أم العمالة الخارجية، مصدراً واسعاً للدخل، هذه الدول ليست دول ريعية بالمعنى الكامل للكلمة، ومع ذلك فإن هذا النمط من الدولة يشترك مع الدولة الريعية في تشوه العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث تميل هذه الدولة إلى التناقض مع الأفراد، وإلى التنافس معهم لتملك الريع القادم من الخارج وتطور لذلك آليات استبدادية وذلك بدل التركيز على تشييد اقتصاد منتج.⁵

ورغم هذا التعدد والتنوع إلا أنه هناك إجماع على أن نموذج الدولة الريعية يكاد يكون واحداً في كافة البلدان

³ عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط2، ص327
السعيد ملاح، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 153

⁵ عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، ص94

العربية، على اعتبار انه نموذج قائم على الاقتصاديات غير المنتجة للثروة، وهو ما يمنح هذه الدولة فرصة السيطرة على الاقتصاد والمجتمع، وهي الفرصة التي خولها لها واقع الانفصال المالي لهذه الدولة عن مجتمعاتها، وسيطرتها على جميع ديناميكياته وعملها على إبقائه عاجزا على فك ارتباطه وتبعيته وخضوعه لها.

هذا الانفصال والاستقلالية المالية للدولة العربية الريعية هي التي تفسر قدرتها في الإبقاء على المسافات الفاصلة مع المجتمع، لتتحول إلى فرض الاستقرار عن طريق الغلبة والرعب وكذا شراء الولاء، في مقابل ممارسة الإقصاء في حق القوى التي ترفض سياسات الدولة، وعموما فإن الريع يدمر فرص الانعتاق الاجتماعي من هيمنة الدولة ويحول دون ظهور القوى الاقتصادية المنتجة للثروة.⁶

فقد أدت الطبيعة الريعية للدولة العربية القائمة على تركيز مصادر الدخل المالية في أيدي النخبة الحاكمة فيها دورا مهما في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول، حيث تجسدت قاعدة "حصول المواطنون على منافع مادية مقابل ولائهم السياسي لهذه النخب الحاكمة أو على الأقل قبولهم المهادنة السياسية معهم".⁷

ففي ظل نموذج الاقتصاد الريعي فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة هي كل شيء وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن العلاقة بين المواطن والدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه منها، إذ لم تعد الحقوق السياسية مادة للنقاش أو المطالبة، فالاقتصاد الريعي أعاق عملية التطور الطبيعي للمجتمع في الدولة العربية، كما انه عرقل قيام مجتمع يعيد إنتاج نفسه كمجتمع تعاقدى قوي من الأفراد القادرين على فرض منطقتهم في التعاقد بشكل مستقل عن الدولة.

من هنا يمكننا أن نلمس الفارق الكبير بين الاقتصاديات الريعية التي تطورت في إطار الدولة العربية، والاقتصاديات المنتجة/الحقيقية التي تطورت في كنف الدولة الغربية، وهي الاقتصاديات القائمة أساسا على عائدات المنتجات الزراعية أو الصناعية، باعتبارها عائدات ناجمة عن تصدير منتجات من الاقتصاد

⁶ السعيد ملاح، مرجع سابق، ص158

ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001،

⁷ ص130

الوطني، ساهم في إنتاجها جزء أساسي من العمل الاجتماعي، وهي الناتجة عن اقتصاد وطني يقيم دائرة إنتاج واستهلاك وأجور وفائض قيمة وضرائب، هذا النمط من الاقتصاد هو عكس ونقيض نمط الاقتصاد الريعي.

فالمجتمع في هذه الحالة متورط كفاعل في عملية إنتاج اقتصاد الدولة، فهو مجتمع منتج يساهم في تمويل دولته وذلك على خلفية إدراكه لدورها وأهميتها كحيز عام، ذلك انه مجتمع دافع للضرائب، ولأنه يدفع الضرائب لديه الحق في أن تكون له مطالب وتوقعات من الدولة، ومن الحيز العام، فهو على وعي دائم بضرورة جعل هذه الدولة ملتزمة اتجاهه.

في حين أنه في حالة الاقتصاد الريعي الذي تطور في سياق الدولة العربية، تنتج الدخول المالية للدولة من العائدات الخارجية، دون توظيف لأي مساهمة من المجتمع فيها، وهو الوضع الذي يؤدي إلأن يصبح هذا النمط من الدولة مستبدا ومشخصنا، كما يؤدي إلى تصرف النخب الحاكمة في ميزانية الدولة تصرف مالههم الخاص، حيث يعملون على توزيع هذا المال على فئات المجتمع المختلفة ضمن منطق شراء الولاءات السياسية.

إذ تتحدد الميزة الأهم للدولة الريعية ضمن المجال السياسي العربي في كون الدولة هي المستفيد والمتلقي الرئيسي في عملية التبادل الاقتصادي، والتي يتمركز فيها بدرجة عالية احتكار الاقتصاد والسلطة السياسية.⁸ فقد كان للسمة الريعية للاقتصاديات العربية أثرها البارز في هيكل تلك الاقتصاديات، حيث أثر ذلك في البنية السياسية للدول العربية من جهة، وفي مسألة توزيع الدخل والثروة من جهة أخرى.⁹

فوفرة المال لدى الحكومات الريعية هو ما مكنها من تلبية حاجات المجتمع الضرورية دون حاجتها إلى بناء اقتصاديات وطنية منتجة قوية وحقيقية.¹⁰

هذا الوضع هو ما أدى بالنخب السياسية الحاكمة في الدول العربية إلى اعتبار الربيع ورقة تفاوضية على

⁸ عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 327

⁹ علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص 254

¹⁰ عبد الرحمان منيف، الديمقراطية أو لا الديمقراطية دائما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دمشق، 1991، ص 201 ص 202 ص 204

طاوله التنازلات لضمان بقائهم في سدة الحكم، فهو بمثابة السند الاقتصادي الذي يضمن بقاءهم في السلطة، وذلك من منظور عقلية الاستهلاك التي لا تفكر سوى بالمنافع الخاصة والشخصية على حساب المنفعة والصالح العام، وهو منطق توزيع الثروة بين أفراد النخبة الحاكمة.¹¹

ويقدم الأستاذ مايكل روس في هذا الإطار دلائل عديدة على أن الحكام المستبدين ينفقون أموالاً طائلة لتلبية المطالب الشعبية، حيث يساعد الريع في تعزيز أوضاع أصحاب النفوذ والسلطة، ويعزز رغبة الحكام المستبدين بالسلطة في أن تبقى دولهم ذات طبيعة استبدادية، حيث يعينهم ذلك على البقاء في السلطة ويجعل من دولهم أكثر استبدادا.

فالعائدات المالية للريع تمنح الدولة القدرة على شراء ولاء من تشاء، كما تمنحها القدرة على تقوية أجهزة القمع والأجهزة الأمنية لذلك فالريع/النفطي يمثل آلية للضبط السلطوي في المجتمعات العربية.¹²

وهكذا يقدم نموذج الدولة الريعية تفسيراً مناسباً لاختفاء التوترات القابلة للاستثمار السياسي، ومن ثم استمرار وإعادة إنتاج المنطق السياسي الاستبدادي، وفي الوقت نفسه، فإنه في الحالات التي شهدت فيها بعض المجتمعات العربية أخرى حراكاً اجتماعياً أو سياسياً أو انتفاضات وما واكب ذلك من تراجع لشرعية الدولة القائمة، فإن الدولة/السلطة ذاتها قد نجحت في إدارة أزماتها واتخاذ إجراءات التكيف من دون أن تفقد سلطتها وهيمنتها على المجتمع.

فالطبيعة الريعية للاقتصاديات العربية قد منحت الدولة الإمكانية لتطوير عديد الآليات التي من شأنها إحكام سيطرتها على المجتمع وإفقاده لأي فعالية من شأنها جعله شريكاً لها في هذا المجال، ويعد منطق تضخيم الدولة العربية لأدوارها الاقتصادية وتمدد واتساع وظائفها، إحدى أهم الآليات التي تمكنت من تطويرها في هذا المجال.

¹¹ علي ناصر كنانة، حفاة العولمة: قراءة نقدية لقضايا الواقع العربي، مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص98

¹² Michael Ross, *does oil hinder democracy?*, World politics, vol 53, April 2001, p23

ثانيا: في توسع الأدوار الاقتصادية للدولة العربية

"إن الطبيعة الربيعية للاقتصاديات الوطنية العربية وما تتيحه من عوائد مالية للدولة هو ما يمنحها القدرة على تضخيم أدوارها الاقتصادية، بما يضمن لها التمدد والانتشار المادي في المجتمع"

لاشك في أن الطبيعة الربيعية للاقتصاديات العربية قد منحت الدولة مجالا واسعا للانتشار ولتضخيم أدوارها الاقتصادية، فمن طبيعة الاقتصاديات الربيعية أنها تؤدي إلى نمو الدولة بوتيرة أسرع من نمو باقي الفواعل في القطاعات الاقتصادية.

ذلك أن الربيع يزيد من إيرادات الحكومة ويمنحها القدرة على النمو وقوة التفوق عن أي فاعل آخر من شأنه القيام بأي ادوار في هذا المجال، ليس هذا فقط بل انه يمنحها سلطة إلحاق الضرر بها أيضا إن اقتضت الضرورة ذلك.¹³

وهي ذات القدرة التي يتيحها الربيع لنموذج الدولة في الحالة العربية كفاعل استطاع أن يكتسب قوة خولت له التفوق على باقي الفواعل إلى حد إقصائها من المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية.

فالتحالف القائم بين الطبيعة الربيعية للاقتصاديات العربية، وفاعل الدولة قد شكل الضمان لتكوين القاعدة الحقيقية لهذا النظام القادر على الاستمرار في الحفاظ على التوسع في الأدوار الاقتصادية التي تتخذها هذه الدولة لنفسها، حتى في ظل تبنيها لاستراتيجيات اقتصادية تنحو في توجهاتها ومبادئها في المسار المناقض لذلك، وقد ظل ذلك مكفول ضمن منطق ضمان الدولة لكافة الفاعلين بمرتبة التابعين لها بوجه عام.

وتشير عديد الدراسات التجريبية إلى أن الدور الاقتصادي للدولة قد تنامي بشكل كبير منذ خمسينيات القرن العشرين وإلى غاية يومنا هذا وذلك في جميع الدول العربية، وحتى بعد تراجع وتحول كل الدول العربية اليوم عن الأنظمة الاقتصادية القائمة على الحضور القوي لفاعل الدولة فإنها لا تزال تبقي الحفاظ على تكثيف انتشارها في هذا المجال، وهو الانتشار الذي يشبه إلى حد كبير منطق الدولة الاشتراكية في المجال الاقتصادي، وتؤكد هذه الحقيقة لغة الأرقام والمؤشرات التي تثبتتها معدلات التمويل العام الحديثة، آليات

¹³ مايكل روس، نعمة النفط، ترجمة محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ط1، 2014، ص85

التخطيط، تضخيم القطاع العام، والارتفاع الحاد في الإنفاق الحكومي، وحجم ميزانيات الدولة.

وقد تمكنت الدولة العربية من حيازة هذه الأدوار ضمن منطق التضخيم الذي لازم الدولة منذ استقلالها واستمر معها عبر مراحل تطورها المختلفة، حيث سعت إلى التمدد على حساب مجتمعاتها وذلك من خلال إنماء حجمها المادي في مقابل تعمدتها لإهمال الجانب القيمي الأخلاقي والمجرد، وذلك من خلال حرصها على الانتشار والتوسع المادي للسلطة وللمؤسسات التي تتمثل من خلالها على غرار الحكومة ومؤسسات القطاع العام، وهو المنطق الذي راهنت عليه الدولة العربية واستمرت من خلاله إلى غاية يومنا هذا.

ولابد من ضرورة الإشارة هنا إلى حقيقة من غير الممكن تجاوزها بشأن منطق التضخيم الذي لا تزال تستمر في ضله الدولة العربية المعاصرة، حيث ان البحث في هذا النمط من الدولة يؤكد انقسامه إلى قسمين: 14

الأول: وهو الشكل الخارجي لهذا النموذج، الذي يتصف بالقوة المصطنعة التي تبرز معالمها من خلال التضخم الكبير في أجهزة الدولة أفقياً وعمودياً، وكذلك ازدياد عدد العاملين فيها، وضخامة إنفاقها العام، إضافة إلى ازدياد الدور الذي تمارسه على صعيد الاقتصاد والمجتمع وتوسعه.

الثاني: يتعلق بالمضمون الداخلي الحقيقي لهذا النموذج، الذي يتصف بالضعف والهشاشة في أدائها العام والخاص تجاه الدولة والمجتمع، ولعل أهم مظاهر هذا الضعف، هو عجز الدولة عن إرساء أسس العلاقة الطبيعية مع المجتمع على أرضية شرعية.

ذلك أن منطق الفشل والتراجع الذي مني به هذا النمط من الدولة في جميع مناحي الحياة وفي مقدماتها المنحى الاقتصادي الذي يفترض فيه إكساب الدولة الكثير من الشرعية على اعتبار انه القطاع الذي تثبت من خلاله انجازاتها المادية والرفاهية لمجتمعاتها ومن ثم تحوز من خلاله الرضى الذي تضمن به استمرارها وبقائها الطبيعي، هو ما فرض عليها الاستعاضة عن هذا الفشل بتبنيها لسياسات التضخيم والتوسع والانتشار لفاعل الدولة في الحياة الاقتصادية.

إذ ضلت القاعدة التي تحكم اقتصاديات جميع دول العالم قائمة ضمن منطق أنه: كلما كانت الدولة متأخرة في النمو الاقتصادي بدرجة أكبر كان الدور الذي يحتمل أن تلعبه هذه الدولة في محاولة تعزيز النمو الاقتصادي أوسع حجماً، وهي القاعدة التي تنطبق على جميع دول العالم النامي ومن ضمنها الدول العربية.

¹⁴ أشواق عباس، أزمة الدولة العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص52

وضمن هذه القاعدة وهذا المنطق جاء تبنيها لسياسات التضخيم الذي تجسد من خلال التوسع والتكثيف للأدوار الاقتصادية للدولة العربية أو ما أصبح يصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية السياسي بالدولة أو الدولتية الذي كان مكفولا بشكل رئيسي من خلال اعتماد هذه الدولة وتعويلها منذ البدايات الأولى لاستقلالها على نمط "الاقتصاديات التوجيهية"، وتبنيها "لسياسات التضخيم البيروقراطي".

حيث اتجهت عقلانية الدولة العربية إلى تبني سياسات اقتصادية تتحو بقوة باتجاه تعزيز مركزية الدولة وتأكيد ترتيبها وسيطرتها وهو ما تترجم في ظاهرة التضخيم البيروقراطي، وقد تم ذلك تحت شعار "البقرطة هي بمنزلة التنمية"¹⁵

إذ شكلت ظاهرة سيطرة الدولة على الأدوار القيادية للاقتصاد القائمة على أساس حفاظ الدولة على "القطاع العام" باعتباره الأساس الاقتصادي لممارسة النفوذ السياسي للبيروقراطية، التي تتجسد من خلال الجماعة الحاكمة، التي تقوم برسم وتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، الميزة الأهم للدولة العربية، وقد تجسد ذلك فعلا من خلال هيمنة القطاع العام في ظل "الاقتصاد المخطط" وكذا في ظل "الاقتصاد الحر".

هذا الواقع أدى إلى تصنيف هذه الاقتصاديات ضمن الاقتصاديات التوجيهية ذلك ان الدول العربية هي اليوم ضالعة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة وواسعة، والجزء الأكبر من الاستثمار في هذه الدول تحتكره الحكومة بقطاعها العام، ذلك أن الدولة تضع الاقتصاد بصفته الساحة الرئيسية التي تشن حولها الصراعات والمكاسب السياسية أين يتم النظر للدولة بصفقتها وكيلا ضروريا عن المعطى الاقتصادي.¹⁶

وهكذا فإن التوسع في الأدوار الاقتصادية للدولة العربية في إطار ما يعرف بالدولتية التي ضلت قائمة ضمن منطق التوجيهية واستمرار حيازة فاعل الدولة للأدوار المحورية رغم الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تتبناها في كل مرة في سبيل توسيع نطاق مشاركة الفواعل المجتمعية والاقتصادية الأخرى، قد اقتضى بالضرورة من هذه الدولة أن تنفرد بالقضية التنموية.

فمنطق التضخيم الذي اعتمدته الدولة العربية لأدوارها الاقتصادية هو ما منحها فرصة جعل مسألة التنمية الاقتصادية مسؤولية وطنية تناط بها كفاعل وحيد يمتلك الإمكانية والقدرة والقوة لتحقيق ذلك.

¹⁵ نزيه الايوبي، تضخيم الدولة العربية، ترجمة أمجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص574

¹⁶ نفس المرجع، ص 55

ثالثا: في انفراد الدولة العربية بالقضية التنموية

"نجاح الدولة العربية في حيازة كبير الأدوار الاقتصادية لنفسها هو ما منحها فرصة الانفراد بالقضية التنموية وكفاعل وحيد مقصي لبقية الفواعل المجتمعية التي من شأنها المشاركة الفعالة في هذه العملية، وذلك منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا".

يعتبر نجاح الدولة في بلوغ المشروع التنموي إحدى أهم المصادر التي تحوز بها شرعية في نفوس مواطنيها، ذلك ان هذا النجاح هو المسؤول عن تحقيق إشباع الحاجات المجتمعية.

وان التوزيع العادل لعوائد التنمية وليس مجرد إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، لطالما كان إحدى أهم القضايا التي تتحدد في إطارها علاقة المجتمع بالدولة، ذلك أن جوهر هذه الأخيرة قائم على "تخصيص كل ما هو نادر في المجتمع وتوزيعه" حيث يبرز دور الدولة الإنتاجي والخدمي والتوزيعي، ومن هنا تنافس القوى والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية وتبدأ صراعا من أجل المشاركة السياسية، حيث يكون حجم هذه المشاركة متناسبا مع دورها في العملية التنموية.¹⁷

ذلك أن منطق المشاركة السياسية ينطوي على ضمان العدالة في التوزيع لعائد العملية التنموية على كل أفراد التكوينات الاجتماعية والاقتصادية، وهو المنطق الذي عملت الدولة العربية على تغييره من خلال انفرادها باحتكار السياسات التنموية واحتكار توزيع عوائدها أيضا.

فالممتنع لأدوار الدولة العربية ضمن المسار التطوري لهذه السياسات يجد أنه تاريخيا وبعد الاستقلال قد عمدت الدولة على الانفراد بالقضية عبر إنشائها "لقطاع عام" تملكه الدولة، ويملك بدوره عددا من المشاريع التنموية الكبرى، وينفرد بقيادتها، وفي اغلب الأقطار العربية أصبح القطاع العام هو المسيطر على مجمل الاقتصاد الوطني وهو الأساس الذي تعول عليه الدولة في مشاريعها التنموية.

ولا يصدق هذا الوضع فقط على الدول التي أعلنت الاشتراكية، وإنما أيضا على الدول التي تبنت النظام الاقتصادي الحر، ويمكن القول أن دخول الدولة العربية مجال الاقتصاد المباشر، وعدم اكتفائها بالأدوار التقنية والتنظيمية، قد أعطاها مصادر قوة إضافية للسيطرة على المجتمع، فمن خلال القطاع الاقتصادي

¹⁷ سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005، ص58

العام، أصبحت الدولة مصدرا لخلق الوظائف وشريكة كبرى في توجيه الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، وأصبحت بذلك أكثر استقلالية عن جميع التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والطبقية للمجتمع.¹⁸

حيث عملت الدول العربية ضمن هذا المنطق على انفرادها بالقضية التنموية وحيازتها لنفسها دون إشراكها لأي من الفواعل المجتمعية، وهو المنطق الذي تم تبريره ضمن ضرورة زيادة قوة الدولة غداة الاستقلال إلا أنه استمر معها رغم السياسات الاقتصادية المتنوعة التي كانت تتبناها في كل مرة.

فرغم إعلان الدولة العربية عن التحول والتراجع في سياساتها التنموية عن المنطق الذي اتبعته خلال حقبة الستينات وأوائل السبعينات الذي مثله عهد الدولتية، إلى تبني سياسات الانفتاح والليبرالية والخصخصة مع أواخر السبعينات وسنوات الثمانينيات وإلى غاية بداية التسعينات، وذلك على سبيل إعادة هيكلة المشاريع التنموية العامة إلى القطاع الخاص، حيث ظهرت كاستراتيجيات تنموية في عديد من الدول العربية، إلا أنها ضلت عبارة عن محاولات هزيلة باءت أغلبها بالفشل في تحقيق الانفتاح الاقتصادي.

ذلك أن هذه الاستراتيجيات والبرامج لم تأت في أعقاب إجراء تقييمات تجريبية لأداء القطاع العام الاقتصادي، ولم تنشأ كنتاج لضغوط ممارسة من قبل القوى المجتمعية، بل إنها جاءت كسياسة انفراد باتخاذ قرارها الدولة/السلطة، فقد تم تنفيذها استجابة ل"الأزمة المالية للدولة" وتحت ضغوطات المؤسسات المالية الدولية، وهذا ما يبرر عدم تنازل الدولة عن صلاحياتها في المجال الاقتصادي/التنموي لصالح الفواعل الجديدة التي يقتضيها التوجه الجديد الرأسمالي.

وقد جاء عدم التنازل هذا متناقضا مع المحاجة المألوفة لصالح السياسات التنموية القائمة ضمن منطق الخصخصة التي تقتضي هامش حرية أوسع للفواعل الجديدة من غير الدولة في أداء المهام الاقتصادية.

فقد أدى استمرار الانخراط المكثف للدولة العربية في الشأن الاقتصادي التنموي إلى إقصاء أي فاعلين من غيرها في هذه المجالات، ولعل هذا ما يبرر فشل الأدوار الاقتصادية للقطاع الخاص في نموذج الدولة ضمن المجال السياسي العربي، إذ لا يقدم أي قيمة إضافية في عملية التنمية، ذلك أنه بقي فاقدا لعدد النقائص وللمحد الأدنى من الوظائف والإنتاج.

¹⁸ سعد الدين ابراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص183

ويرى الأستاذ عزمي بشارة في هذا الإطار أن الخصخصة كسياسة تنموية انفردت الدولة العربية بقرار تبنيها في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، قد أدت إلى إفراغ هذه العملية من أي مضمون من شأنه أن يعزز المجتمع في العلاقة مع الدولة، فالخصخصة في نموذج الدولة العربية ذات الاقتصاديات الريعية كانت وسيلة لخصخصة الربيع، بدلا من أن تكون جزءا من مشروع تنمية حقيقي يشمل إعادة بناء الاقتصاد الوطني، فالخصخصة في هذه الحالة تجعل الاقتصاد الريعي أسوأ بكثير مما كان عليه، لأنها في الواقع تضيف إليه عملية استيلاء على الثروة الاجتماعية وعائدها من قبل فئات مقربة من الأوساط الحاكمة، فالخصخصة في الحالة العربية ليست فصلا للخاص عن العام بل طمسا للحدود بينهما.

وهكذا فإذا كان الانفتاح الاقتصادي يعتبر بأنه نقل للسلع والخدمات من المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، فإن هذا المنطق طالما ظل غائبا في ظل سيطرة الدولة على سياسات التنمية منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا.

فالدولة في الحالة العربية كانت ولا تزال تؤدي دورها بصفقتها الراعي الأول للقضية التنموية وهو ما تختصره المحطات الكبرى ضمن مسارها التنموي الذي كانت خياراته من مسؤوليتها هي دون غيرها، ففي الخمسينيات والستينيات وإلى غاية السبعينيات: اتبعت الدولة سياسات تنموية قائمة على المنطق الاشتراكي، وفي الثمانينيات والتسعينيات: تم تبني سياسات تنموية قائمة على المنطق الرأسمالي القاضي بضرورات إعادة الهيكلة والانفتاح الاقتصادي، ومنذ نهاية التسعينيات وإلى غاية يومنا هذا: تم تبني سياسات تنموية قائمة على منطق تعدد الفاعلين الاجتماعيين ضمن ما تقتضيه مقاربة الحكم الراشد.

ورغم ما تبدوا عليه هذه السياسات من تنوع فيما بينها، إلا أن الثابت عليها كلها أن الدولة قد كانت دائما هي الراعية لهذه السياسات وهي المبادرة باتخاذها بصفة فردية، رغم مضامينها القاضية بتوسيع نطاق الإشراف لفواعل من غيرها، فالدولة العربية ظلت دائما وفيه لمبدأ التدخل الفعال في القطاعات الاقتصادية كافة.

وعلى الرغم من أن غالبية الدول العربية قد رفعت شعار التنمية من خلال هذه السياسات إلا أن النتائج قد أكدت فشلها في تحقيق ذلك، وهو ما تترجم في تكريس حالة التخلف وتغييب العدالة الاجتماعية والعجز المالي المستمر وتعمق التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية، في مقابل دعم طبيعة الأنظمة السياسية التسلطية والاستبدادية القائمة على الاستئثار وعدم القبول بالمشاركة في صنع القرارات والسياسات التنموية، وهو ما أدى إلى تراكم وتفاقم الفشل الاقتصادي وتعميق المعضلة التنموية للدولة العربية.

ولعل هذا ما أدى بعدد المختصين إلى إرجاع السبب في فشل مشروعات التنمية، وتعثر تحديث الدولة العربية إلى الظروف السياسية، السائدة في عديد الدول العربية، فهي التي ساهمت بشكل كبير في سوء إدارة البرنامج التنموي ذاته من طرف الدولة كفاعل وحيد و ذو الأولوية في مقابل تغييبها لدور الفواعل المجتمعية الأخرى.

وضمن هذا الواقع الذي لا يزال ثابتا ومستمر في الدول العربية يبقى علينا أن نؤكد على أننا عربيا لا زلنا بحاجة إلى نظرية تربط ربطا تفصيليا ضرورات الاقتصاد المحلي والعالمي ومستلزماته بالإمكانات والخيارات المتاحة محليا أمام السياسة في هذه الدول.

ولعل أفضل محاولة في هذا المجال هي المحاولة التي قدمها **غليرمو أودونيل** من خلال ربطه لمختلف المراحل في تطور استراتيجيات اقتصادية معينة بشتى التحولات في طبيعة الدولة اين كان يتم تعديل شكل الدولة وسماتها تحت تأثير الضرورات الاقتصادية المتغيرة والتحالفات الاجتماعية/الاقتصادية وكذلك الطريقة التي تقوم بها الدولة في حالات كثيرة بتكييف الضرورات الاقتصادية وإعادة تشكيل التحالفات الاجتماعية/الاقتصادية.¹⁹

فمسألة بقاء الدولة في الحالة العربية مسيطرة كفاعل شبه وحيد على العملية التنموية، رغم تبنيها لعدد الاستراتيجيات المتنوعة والتمايزة فيما بينها، والتي كانت في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي مفسرة ضمن منطق أن هذا الأخير -الإصلاح الاقتصادي- طالما كان مرتبطا ارتباطا وثيقا ب"الإصلاح السياسي" والعكس صحيح، وقد كان كل ذلك غير معزول عن إشكالية الدولة القائمة في حد ذاتها، ففي ظلها تتشكل مسألة بناء الاقتصاد الوطني كما تتحدد في إطارها الوجهة التي تتخذها النخب السياسية الحاكمة وبيروقراطية الدولة في عملية الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية، وهو ما يشكل أسباب العجز الأساسية للدولة العربية في تحولها نحو الديمقراطية.

¹⁹ نزيه الايوبي، مرجع سابق، ص58

"فطبيعة الاقتصاديات الوطنية للدول العربية التي لاتزال قائمة ضمن المنطق الريعي والتوسع في الأدوار الاقتصادية للدولة وانفرادها بالقضية التنموية كفاعل وحيد مقصي لبقية الفواعل المجتمعية قد شكل العقبة الأهم في تحول هذا النمط من الدولة إلى سياسات الانفتاح السياسي واقتضى بالضرورة تأجيل المشروع الديمقراطي واستمرار منطق الاستبداد والتسلط"

رابعا: تأجيل المشروع الديمقراطي كمقتضى فرضته الطبيعة الريعية للدولة العربية

إن ثبات واستقرار المنطق الاستبدادي للسلطة الذي يتعزز في الدول العربية ذات الاقتصاديات الريعية قد بات إحدى أهم المسلمات التي ترتقي إلى مصاف البديهة ضمن المجال السياسي العربي، ويعود الفضل في ذلك بشكل رئيسي إلى عوائد الربيع وما قدمه لهذا النمط من الدولة/السلطة القائمة من فرصة لتوسيع قاعدتها الاجتماعية عن طريق الاحتفاظ لنفسها بكبير الأدوار التوزيعية لعوائد الربيع سواء في شكل خدمات يستفيد منها عموم المجتمع أو منافع لبعض الفئات والشرائح المجتمعية دون أخرى أو امتيازات تكون حكرا على نخب معينة على سبيل الحصر.

فتأثير العوائد المالية للربيع قد كان له الدور الأبرز والأهم في انتفاء المطالبة بالحريات السياسية والمشاركة في السلطة أو التداول عليها، ومن ثم في تأجيل المشروع الديمقراطي، اذ شكلت الثروة مصدر الدعم الأول لاستمرار الدولة العربية الاستبدادية التي أتاحت للنخب الحاكمة القدرة على البقاء في السلطة والانفراد بها.

ذلك أن الدور الرئيسي للاقتصاديات الريعية يكمن في دعم وتأييد الحكومات الاستبدادية، كما انه ينصب على أزمة الدولة المالية، فأى أزمة مالية للدولة مرتبطة أساسا بتدهور مصدر الربيع، ومن ثم ينبغي أن لا نتوقع من دول الربيع أن تتجه نحو الديمقراطية، على الأقل مادامت ريعية، إذ هناك حقيقة مفادها أن الربيع مستمر في القيام بدور مركزي في معظم الأقطار العربية رغم التراجع المستمر في العائدات المالية للربيع، ذلك أن حكوماتها قد استطاعت تطور سياسات للتكيف مع ربيع أقل، دون الإقرار بالحاجة إلى تغيير الأساس الاقتصادي للدولة، وذلك بهدف تفادي مسألة تغيير النظام السياسي والمؤسسي الذي يعتبر السبب الرئيسي الضامن لبقاء الدولة.²⁰

فتمط الدولة الربيعية قد يشهد صراعات على السلطة وقد يشهد انقسامات فئوية واجتماعية، ولكن من غير المحتمل أبدا أن يشهد مطالبة شعبية بالديمقراطية، فالدولة العربية مادامت في وضع يمكنها من شراء الإجماع والولاء، فهي ليست بحاجة إلى الشرعية الديمقراطية، ومع أنه من البديهي أن يقوم الأفراد والجماعات، سواء داخل النخبة الحاكمة أو خارجها بالنضال من أجل توسيع نصيبها في الربيع، فإنه من النادر أن تقوم بالدعوة إلى تبني القواعد الديمقراطية أو إلى توسيع المشاركة السياسية.

كما قد توجد معارضة على الدوام في المجال السياسي العربي، ولكن هذه المعارضة لن تكون أكثر ديمقراطية من الحكام، فهي تؤمن بنفس المنطق في اللعبة السياسية وتسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية، ولعل هذا ما يفرض على المواطن في الدول لعربية أن يكون دائما حذرا تجاه الخطابات والبيانات التي تصرح بالنوايا الديمقراطية والتي قد تصدر عن الحكام أو معارضيتهم على حد سواء، ذلك لأن هذه الخطابات ماهي إلا وسائل تكتيكية لضمان بقائها في السلطة.²¹

فالمواطنون في الدول الربيعية لا يملكون أي سلطة لمعرفة أو للوصول إلى الحقيقة، فهم عاجزون عن ممارسة حقهم في الرقابة على الحكومة، خاصة في الشأن المتعلق بإيراداتها من عوائد الربيع المالية، حيث ينبغي عليهم العودة في ذلك إلى هذه الحكومات ذاتها، وإلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها بدورها، وذلك في ظل سيطرة الحكم الاستبدادي أين تمتلك الحكومة مجالا واسعا لإخفاء أو إعلان ما تشاء فيما يتعلق بهذه الإيرادات.

ويرى مايكلروس في هذا الإطار أن الاقتصاديات الربيعية تجعل من الحكومات أقل عرضة للمساءلة، وهذا بدوره يجعل النخب السياسية الحاكمة أقل مسؤولية تجاه مهامهم التنموية التي يطمح إليها المواطنون، حيث تسعى هذه النخب إلى تكريس القسم الأكبر من الموارد المالية للربيع، للحفاظ على استمرار واستقرار وضعهم في السلطة، فإيرادات الاقتصاديات الربيعية مرتبطة أساسا بتثبيت الحكم التسلطي والدولة الاستبدادية.

فالقاعدة العامة تقضي بأنه كلما ازداد الربيع في دولة معينة زاد احتمال توجيهها إلى الاستبداد، وقل احتمال تحولها إلى الديمقراطية.

²¹ نفس المرجع السابق، ص180

ذلك أن كل الحكام في الدول الريعية عموما والنفطية على وجه الخصوص يرمون إلى البقاء في السلطة، ويقودون حكوماتهم تحقيقا لهذه الغاية، ويستخدم الحاكم صلاحياته المالية لبناء "الدعم السياسي" عبر إنفاق المال، مع إبقاء الضرائب منخفضة في آن معا، فالحكام في هذه الدول على وعي بأنهم أن أخفقوا في تأمين الدعم الكافي فإنهم سيخسرون بقائهم في السلطة، ففي الدولة الريعية يؤدي الريع إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية، الأمر الذي يمكن هذه الحكومات من تقديم مزايا وفوائد للمواطنين تفوق ما تجمعها من ضرائب.²² ويأتي هذا الواقع بالتناقض مع الأصل في المؤسسات الديمقراطية القائمة في نموذج الدولة الغربية، حيث تمتد جذور هذه المؤسسات وتمتد عميقا في حاجة الدولة إلى فرض الضرائب أي حاجتها إلى المجتمع لتمويل نفقاتها وتدعيم فعاليتها، وهو ما يفسر ظاهرة النشوء المبكر للديمقراطية في المجال السياسي الغربي الأوروبي.

وهذا أمر لا يحتمل حدوثه في ظل الحكم الاستبدادي، فقد تستطيع الحكومات الاستبدادية في الدولة العربية في المدى القصير فرض نوع من التدريب المالي المنضبط إذا سارت على نهج الحكومات الشعبية، ولكنها في المدى الطويل غير قادرة على تطوير قدرات الدولة المادية، ذلك أن الحاجة إلى توسيع الأساس المادي للدولة يعتبر حافزا على التوجه نحو الديمقراطية.²³

وهو الحافز الذي يناقض منطق الدولة العربية في البقاء والاستمرار، حيث أنه قد تم تشويه دور الدولة ضمن منطق تقديم الخدمات مقابل احتكارها جباية الضرائب، ففي الدولة الريعية لا تقدم الدولة خدمات وإنما صدقات أو حسنات، فهي تتفضل على المجتمع، فالدولة العربية لا تجبي الضرائب لأنها تملك البلد وتبيع ثرواته مباشرة.²⁴

وقد ساعد هذا الوضع على تكريس الثقافة الريعية الاستهلاكية في المجتمعات العربية، إذ من غير المستغرب أن نجد الدولة العربية مستمرة اقتصاديا ضمن العلاقة القائمة وفق منطق عائدات ريعية مرتفعة في مقابل رسوم ضريبية منخفضة، ذلك أن الدولة التي تستمد مواردها المالية من عائدات الريع ليست بحاجة لأن تتمول عبر فرض الضرائب على مواطنيها، بل عبر بيع الريع الذي تملكه الدولة.

²² مايكل روس، مرجع سابق، ص 121 ص 122

²³ غسان سلامة، مرجع سابق، ص 180

²⁴ عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 328

فمن ناحية الدولة تجد الحكومات أن تحصيل إيراداتها من قطاعاتها الريفية أسهل بيروقراطيا وأكثر شعبية سياسيا من تحصيل الضرائب، لأنه حين تكون خزينة الدولة متخمة بإيرادات الريع، يصبح بوسع الحكومة تحويل بعض هذه الأموال إلى الشعب عبر تخفيض الضرائب، وذلك رغم وعي هذه الحكومة بالعواقب طويلة المدى التي قد تطل سياستها الاقتصادية هاته.25

أما من ناحية المواطنين، فالمواطن أيضا لا يتعامل بلغة الحقوق، وذلك ليس لأنها غير متوفرة، بل لأن لديه امتيازات بدلا من الحقوق، وهكذا فإن المواطنة في هذه الدولة هي وطنية الحفاظ على الامتيازات، وهي وطنية مقتصرة على فئات المجتمع التي تملك بعض الحصانة في العلاقة مع الدولة، وهنا ينتفي حضور المجتمع المدني، لأن حصانته لا تقوم على الحقوق بل على الامتيازات وعلى الانتماءات ما قبل وطنية، ولأن العلاقة بين المجتمع والدولة لا تزال قائمة على الرابطة الأهلية دون رابطة التفاعل والانفصال.26

فعموما يمكن القول أن الريع قد مكن الدولة العربية من تبني مشروع التحديث -الديمقراطية- من دون حادثة الذي كسر البنى التقليدية للمجتمع، ونزع عنه آليات الحماية، لأن الدولة قامت باستيراد أدوات حديثة من دون قيمها، ومن دون أدوات إنتاجها، واستيراد وإنتاج أدوات للسيطرة السياسية من دون أدوات الحماية منها، وكل هذا أنتج مجتمعات غير قادرة على حماية نفسها من الاستبداد، لأن الدول غنية والمجتمعات فقيرة، وبدلا من أن يكون المجتمع هو من يمول الدولة، فإن الدولة في هذه الحالة هي من تمول مجتمعا.27

ولهذا فخطورة الريع تكمن في كونه يدعم المركز الخارجي للدولة، كما يوفر للمستبددين الوسائل لتحديث الآليات التي يستخدمونها في السيطرة دون أن يتقلوا كاهل السكان بالضرائب والرسوم، فالدولة الريفية تعتمد العمل على إعاقة المشروع الديمقراطي، كما تعيق تطور مجتمع مدني مستقل عن الدولة وقادر على التعاقد من خارجها أو يمولها عن طريق الضرائب.28

25 مايكل روس، مرجع سابق، ص69

26 عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مرجع سابق، ص328

وهكذا أصبحت الدولة الربيعية العربية تقدم نموذجاً استتبعت منه نظرية أصبحت تنطبق بدرجات متفاوتة للمساهمة في فهم إشكاليات ومعوقات التحول الديمقراطي في الكثير من دول العالم، التي تعيش على تصدير مادة خام واحدة والإعاقه التي تمثلها بنية اقتصادها أمام عملية التحول الديمقراطي.²⁹

وهي النظرية التي أكدت مرة أخرى على المستوى الواقعي أحداث الحراك السياسي والاجتماعي مطلع عام 2011 حين اندلعت احتجاجات مؤيدة للديمقراطية في عموم أنحاء المجال السياسي العربي ، ذلك أنه وعلى مدى عقود من الزمن، ظل هذا المجال يعرف ديمقراطية أقل من أي مجال سياسي آخر في العالم، وريعا- خاصة النفطي - أكثر من أي منطقة في العالم أيضاً، وليس هذا من قبيل المصادفة إذ لطالما تم توظيف الأموال العائدة من الربيع من قبل النخب السياسية الحاكمة ضمن هذا المجال لترسيخ أنفسهم في السلطة وللحيلولة دون حدوث إصلاحات ديمقراطية حقيقية.

فالاقتصاديات الربيعية استطاعت أن تبقي الحكام المستبدين ممسكين بزمام السلطة في الدولة العربية وذلك عبر تمكنهم من زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب، شراء ولاء القوات المسلحة، إخفاء فسادهم وعدم كفاءتهم، ولعل هذا ما أدى بمايكل روس أن يخلص عبر بحوثه الطويلة في هذا المجال إلى القول بأن "الربيع -النفط- والديمقراطية لا يمتزجان بسهولة".³⁰

الخاتمة:

يبقى أن نؤكد في الأخير أنه ورغم تعدد الطروحات النظرية حول أسبقية السياسي عن الاقتصادي أو العكس من أجل تحقيق التقدم والتنمية، وهي الطروحات التي أثبتتها التجارب الناجحة في عديد دول العالم، إلا أننا عربياً يجب علينا تجاوز جميع هذه الطروحات كون التجربة العربية قد أثبتت استثنائيتها في هذا المجال من خلال فشلها في تطبيق كلى النموذجين وتفنيد كلى الافتراضين.

وهو ما يوجب علينا عربياً الانطلاق من واقع هذه الدولة ومن أولوية الحاجات التي تتطلبها مجتمعاتها وهي الحاجة التي تعكسها في كل مرة المطالب المرفوعة في ظل الأزمات-الاحتجاجات، المظاهرات، الثورات-

²⁷ السعيد ملاح، مرجع سابق، ص158

²⁸Michael Ross, op cite, p24

²⁹ عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مرجع سابق، ص97

³⁰ مايكل روس، نعمة النفط، ص114

التي عرفت هذه الدول على مر تاريخها منذ الاستقلال وإلى غاية الحراك السياسي والاجتماعي الأخير مطلع 2011، وهي المطالب التي طالما كانت متعلقة بالحاجات الاقتصادية للمجتمع، أي الحاجة إلى بناء اقتصاديات وطنية حقيقية/منتجة تمكن المواطن العربي من كافة حقوقه الاجتماعية والاقتصادية وتحقق له الاكتفاء والإشباع في هذا المجال في حين قد تؤجل مسألة التمكين السياسي إلى حين أن تصبح مطلب مجتمعي معبر عن تطور طبيعي ووعي وحاجة حقيقية غير مدفوعة أو مصطنعة.

وهو الواقع الذي يوجب علينا عربيا اليوم الانطلاق في قضية الإصلاح من خلال التركيز وإعطاء الأولوية للمسألة الاقتصادية، باعتبارها المسألة ذات الأولوية، وترك أو تأجيل المسألة السياسية المتعلقة أساسا بقضايا التمكين السياسي للأفراد إلى أن تصبح مطلب مجتمعي طبيعي.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000.
- 2- أبو يزيد عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، **المقدمة**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
- 3- عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط2، 2003.
- 4- عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2014.
- 5- برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الامة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014.
- 6- غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2000.
- 7- نزيه الايوبي، **تضخيم الدولة العربية**، ترجمة أمجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010.
- 8- سعد الدين ابراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2005.
- 9- مايكل روس، **نقمة النفط**، ترجمة محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ط1، 2014.
- 10- علي خليفة الكواري، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.
- 11- علي الدين هلال وآخرون، **حال الامة 2013-2014: مراجعات مابعد التغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989.
- 12- علي ناصر كنانة، **حفاة العولمة: قراءة نقدية لقضايا الواقع العربي**، مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2003.
- 13- عبد الحليم خدام، **النظام العربي المعاصر: قراءة الواقع واستشفاف المستقبل**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2003.

14- عبد الرحمان منيف، الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دمشق، 1991، بط،

15- أشواق عباس، أزمة الدولة العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003.

16- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

17- السعيد ملاح، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

- المراجع باللغة الأجنبية:

¹- Michael Ross, *does oil hinder democracy?*, World politics, vol 53, April 2001

تاريخ الاستقبال: 2018/01/11

تاريخ القبول: 2018/05/21

تاريخ النشر: 2018/06/13